# تأكيدات على تأثير ميناء مبارك في حركة التبادل التجاري

## خبير اقتصادي: بناء الميناء الكويتي يمثّل تحدّياً أمام حركة التنمية الاقتصاديّة

□ بغداد / علي الكاتب

وصف خبير اقتصادي إنشاء ميناء مبارك الكويتي قبالة الشواطئ العراقية بمثابة التحدي الأكبر الذي يواجه حركة التنمية الاقتصادية في البلد بشكل عام ،فضلا عن انعكاساته المباشرة على المستهلك المحلي بشكل خاص .

وقال الخبير الدكتور سالم محمد الأكاديمي في جامعة بغداد لـ (المدى الاقتصادي): إن ذلك يندرج في إطار يهدف إلى إضعاف القرار الاقتصادي، بما يقلل فرص البلاد نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة خلال الأعوام المقبلة ،وكذلك السعي لإبقاء المنظومة المجتمعية عالقة في دوامة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعدم القدرة على مواجهة التحديات، ومنها البطالة والإرهاب وغيرها .

وأضاف: إن إنشاء هذا الميناء من شأنه الضغط بشتى الوسائل على منظومة الاستيراد والتصدير الوطنية، وكذلك التأثير بشكل سلبي في عملية التبادل التجاري، من اجل جعل السوق العراقية في النهاية سوقاً ضعيفا وقائمة على ناحية واحدة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية، تكمن بالتصدير والاستهلاك وجعل السوق مكشوفا للأطراف الخارجية ومسيطرا عليه بشكل كامل من قبل الدول الأخرى .

وتجدر الإشارة إلى وفد عراقي رفيع المستوى ضم خبراء متخصصين زار الكويت مؤخراً ، وأعدّ تقريراً لمجلس الوزراء لم يكشف النقاب عن حيثياته التفصيلية، من دون معرفة أسباب ذلك .

وتابع الخبير الاقتصادي : إن اختيار مكان الميناء في هذا الوقت سيلقي بشكل حتمي بظلاله على السوق المحلية ،خاصة في ظل الأجواء والظروف القائمة حالياً ، خاصة من خلال المنافذ البحرية أو الموانئ المطلة على الخليج العربي .

ويدور خلاف بين وزارتي النقل التي تعارض بناء الميناء المذكور ، والخارجية التي تدعو الى اعتماد الطرق الدبلوماسية في حل الخلاف القائم حيال الميناء .

وبيّن محمد أن من حق كل دولة ممارسة حقوقها الملاحية والبحرية ضمن حدودها الإقليمية مكفولة بحسب القانون الدولي أو ما تم إقراره في اتفاقيات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاتفاقيات الثنائية ،لكن في الوقت ذاته يكون موضوع استخدام هذه الحقوق بتعسف أو إخفاء نوايا يراد بها تحقيق أهداف ذات تأثيرات ضمنية مضرة على مصالح الدول المجاورة ومستقبلها الاقتصادي والسياسي ، يمثل البداية وليست النهاية لخلق الصراعات والنزاعات وتعميق الشروخ في العلاقات الثنائية مع دول الجوار .

والميناء الذي لا يزال في طور الإنشاء يقع في شرق جزيرة بوبيان الواقعة شمال الكويت ،وتمر مراحل إنشاء الميناء بأربع مراحل تنجز المرحلة الأولى في سنة ٢٠١٥ بـ (٤) أربعة أرصفة ،مع وجود مخططات هيكلية مستقبلية ليصل إلى ستين رصيفا، ليكون واحداً من أكبر الموانئ في الخليج العربي ، حيث يرتبط الميناء مع البر الرئيس في (الصبية ) ومدينة الحرير بثلاثة جسور وطرق سريعة ، إذ من المقرر أن يرتبط مع شبكة من السكك الحديد ، وهناك خطط مستقبلية ضمن هذا المجال لمد سكك الحديد إلى العراق وإيران وتركيا .

وأكد تأثيره في إنشاء ميناء الفاو الكبير الذي سيتضرر بشكل كبير من جراء المضي بإنشائه.

## فضاءات

■ د. مهدي صالح دوّاي

### الاستثمار السّهل

عادة ما تشكّل الأنشطة الاستثمارية تحدّيا حقيقيا لقدرات الدول في تحويل ما لديها من موارد طبيعية ومادية وبشرية إلى مخرجات صناعية وزراعية وخدمية متنوعة ، ويبقى من أبرز تلك التحديات ؛ الوصول السهل إلى الفرص الاستثمارية من قبل المستثمرين المحليين والأجانب ، إذ عادة ما تبتلى الدول (بطيئة النمو) بتعقيدات إدارية وفنية وأمنية تحرم شعوبها من التمتع بمواردها ، وإطلاق إمكاناتها الاقتصادية نحو الاستثمار الأمثل ، مما يفضي إلى حقيقة معاصرة تفيد بأن ازدهار الدول ليس بما تمتلك من موارد ، وإنما بما لديها من فنون وآليات إدارية قادرة على اقتناص الفرص الاستثمارية لتعظيم العوائد وتدنية الكلف لتلك الموارد .

من هذا المنطلق فإن الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة إلى (دخول سهل) ، للتعاطي مع الاستثمار بشتى أشكاله ، بعدما تحسنت مصادر التمويل والرفع التدريجي للموازنات الاستثمارية ، مقارنة بمستويات الأداء المتعثر التي تصعّبها مجموعة الإجراءات والتشريعات والبيئات غير المواتية للاستثمار ، فقد رصد أحد تقارير البنك الدولي المعني بتنظيم الأعمال التجارية ، أن ترتيب العراق وفقا للمؤشرات المبينة على مستوى(١٨١) دولة كان كالآتي : ممارسة أنشطة الأعمال ( ١٤٦ ) ، وبدء المشروع (١٦٦) ، واستخراج تراخيص البناء (١٠٣) ، وتوظيف العاملين (٦٦) ، وتسجيل الممتلكات (٤١) ، والحصول على الائتمان ( ١٦ ) ، وحماية المستثمرين (١١٠) ، ودفع الضرائب (٣٩) ، والتجارة عبر الحدود ( ٧٨ ) ، وتنظيم العقود ( ١٤٩ ) ، وإغلاق المشروع (١٨) ، وقد عبرت تلك التعقيدات عن ارتفاع كلف دخول المستثمر العراقي إلى الميدان ، إذ يحتاج إلى ( ٣٠٠٠ ) دولار أمريكي، وفقا للبنك المركزي ، وأكثر من (٣) أشهر ويمر بـ(٢٠) حلقة إدارية حتى يسمح له بتنفيذ مشروع ، بينما في كندا مثلاً فإن الفترة لافتتاح أي مشروع استثماري لا تتطلب سوى يومين و(١٠٠) دولار ، وحلقتين إداريتين .

وعلى هذا الأساس ينبغي التركيز عراقيا على ثلاثة جوانب لتأمين درجة عالية من انسيابية دخول المستثمر إلى الحقول الاستثمارية ؛ الجانب الأول: يتعلق ببرامج إحصائية (ميدانية ونظرية) لتأمين درجة عالية من التعاطي الواقعي والدقيق مع الموارد والثروات ، والثاني يهتم بتصميم خرائط وطنية ومحلية تسهم في تحديد مواقع الأنشطة الاستثمارية ، والجدوى الاقتصادية لها والأفق الزمني المحدد للتنفيذ ، والثالث ينصب التركيز فيه على مبدأ (النافذة الواحدة) ، التي ترفد المستثمر المحلي والأجنبي برؤى وتصورات عن ميادين الاستثمار من خلال تقنيات وبيانات مرئية ، بالإمكان من خلالها اتخاذ قرارات الاستثمار ، وما يتعلق به من أنشطة تخطيطية وتنفيذية ورقابية .

إن تلك الجوانب ستكون فاعلة جدا في حالة وجود خدمات (لوجستية) داعمة للاستثمار ، تتمثل بقوانين مواكبة ، وبنى تحتية نوعية وعادلة في التوزيع إقليميا، ومجمل تلك الجهود الصعبة تجعلنا نفهم الدرس الاستثماري بسهولة تضمن النجاح.

# اللجنة الماليّة البرلمانيّة تعترض على قرار حجب البطاقة التموينيّة الاقتصادي

□ بغداد/ متابعة المدى

وصف عضو في اللجنة المالية النيابية قرار وزارة التجارة بحجب البطاقة التموينية عن الموظفين المتقاضين لراتب مليون ونصف المليون بـ(المجحف).

وقال عضو اللجنة هيثم الجبوري "لوكالة كل العراق" : إن قرار وزارة التجارة بحجب البطاقة التموينية عن الموظفين في الدوائر الحكومية ممن يتقاضون راتباً قدره مليون ونصف المليون دينار فأكثر، هو قرار مجحف وغير منصف ولا يراعي دخل الأسرة وعدد أفرادها.

وأضاف : إن اللجنة المالية تمتلك مقترحا ورؤية خاصة بها في هذا الموضوع يتمثل بتقسيم دخل الأسرة المادي على عدد أفرادها، فمثلاً إذا كان هناك موظف يتقاضى راتب مليون ونصف أو أكثر فيتم تقسيم راتبه على عدد أفراد أسرته، وإذا كانت حصة كل فرد منها أكثر من مصروفه الاعتيادي خلال الشهر فيتم شطب البطاقة التموينية عن هذه الأسرة، وإذا كان العكس فلا تحجب عنها.

وتابع الجبوري، أن اللجنة عازمة على إدراج هذا المقترح وبإلحاح في الموازنة المالية العامة لعام ٢٠١٢، لأن هناك إجحافاً كبيراً أصاب بعض المشمولين من الموظفين، لاسيما أصحاب الأسر الكبيرة.

# فرص استثماريّة أمام الشركات السويديّة في بابل

□ بابل / وكالات

قال رئيس هيئة استثمار بابل علاء حربة إن المحافظة تملك جميع مقومات نجاح العمل الاستثماري، إلى جانب امتلاكها الفرص الكافية في جميع القطاعات الإنتاجية و الخدمية.

وقال حربة لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن الهيئة تواصل استقبال الوفود الاستثمارية العالمية الباحثة عن فرص استثمارية في المحافظة، وكان آخرها وفداً يضم كبريات الشركات السويدية واطلع الوفد على الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الهيئة المتمثلة بفرصتي جزيرة بابل وموقع حطين الصناعي ، حيث تعد من أفضل الفرص الاستثمارية على مستوى البلد، ولاسيما موقع حطين الصناعي الذي يمكن استثماره كمنطقة صناعية عملاقة تخدم جميع محافظات العراق بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين جميع محافظات البلد .

وأشار حربة إلى أهمية دخول الشركات السويدية الرصينة لكونها مواكبة للتطور والتكنولوجيا الحديثة وممكن أن تنقلها للبلد، وتابع: إن هذه الزيارة تأتي بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار لغرض دخول الشركات الاستثمارية إلى البلد ومحافظة بابل على وجه الخصوص .

# خبراء لـ(المدى الاقتصادي): الضرورة الاقتصادية تستدعي إجراء التعداد العام للسكان

□ بغداد / محمد حبيب

اعترض التحالف الكردستاني على الموازنة العامة للدولة مطالبا بإجراء تعداد سكاني قبل اقرارها في المجلس سعياً لزيادة نسبة الإقليم في الموازنة الاتحادية للعام المقبل ٢٠١٢.

وقال النائب محما خليل عضو اللجنة الاقتصادية في البرلمان لـ ( المدى الاقتصادي):إن المطالبة في اجراء التعداد السكاني قبل إقرار الموازنة تأتي في إطار دراسة لمشروع قدمته اللجنة الاقتصادية في البرلمان لما له أهمية في معرفة الواقع الاقتصادي.

وأضاف أن وزارة التخطيط مستعدة لإجراء التعداد السكاني وان على الحكومة الإسراع في اجرائه سعياً لإيجاد رؤية واضحة في العمل المؤسساتي ومسوحات بيانية دقيقة تقوم بمعالجة المشاكل الاقتصادية.

من جانبه، قال عضو الجنة الاقتصادية في البرلمان النائب قصي جمعة: إن إجراء التعداد السكاني يأتي مسعفا للمواطن لكن للوصول إلى تعداد دقيق يجب أن يكون في وقت سابق لإقرار الموازنة المالية وليس بوقت إقرارها، والمطالبة في التعداد هو مطلب عراقي لا ينحصر على كتلة دون اخرى.

بدوره قال الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون إن إجراء الإحصاء السكاني يأتي لمعرفة احتياجات البلد من الجوانب الصحية والتعليمية فضلاً عن معرفة إحصاء عدد المتعلمين من غير المتعلمين ومعرفة المهن والعاطلين عن العمل من العاملين.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري إن إجراء الاحصاء من شأنه ايجاد حلول ناجعة لحل البيانات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية،لافتاً إلى انه كان يجب إجراء تعداد سكاني قبل فترة مناسبة .

وأضاف الصوري: هناك خوف سياسي تجاه التعداد السكاني ورفع الستار حول الاحتياجات والمستلزمات المكملة للحياة المواطن، موضحا: في السابق كان الاحصاء يجري كل ١٠ سنوات كمعيار أساسي في الجانب الاجتماعي والاقتصادي فضلاً عن معرفة سوق العمل والشهادات في المجالات المختلفة، سعياً لتكوين قاعدة بيانات واضحة من اجل وضع إجراءات وحلول للواقع السياسي بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص، لافتاً إلى انه في حال عدم وجود إحصاء سكاني تكون هناك تقديرات خاطئة في وضع الحلول للمشكلات الاقتصادية.

# توقّعات بانخفاض أسعار المواد الغذائيّة

□ بغداد / المدى الاقتصادي

توقع المحلل الاقتصادي قيس الملا انخفاض أسعار السلع والمواد الغذائية في الأسواق المحلية، مستبعداً في الوقت عينه زيادة نسبة التضخم خلال الفترة القادمة.

وقال الملا لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن الأسواق المحلية ستشهد انخفاضاً كبيراً بأسعار المواد الغذائية والسلع خلال الفترة القادمة نتيجة ما يمر به العراق الآن من نمو بقطاعيه الزراعي والصناعي وبشكل متباين عما كان عليه في السابق، وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض مؤشر التضخم وعدم ارتفاعه في الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن المؤشرات التي يعتمد عليها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لزيادة أو انخفاض نسبة التضخم هي مجموعة السلع والخدمات وسلة غذاء المستهلك، فأي تأثير في أسعار هذه المواد سيؤثر في نسبة التضخم في العراق.

وأرجع الملا زيادة نسبة التضخم خلال هذه الفترة إلى الارتفاع الباهظ لأسعار العقارات وهذا ما أثر وبشكل كبير في زيادة التضخم بالعراق.

وفي وقت سابق، علل الخبير الاقتصادي باسم جميل أنطون أسباب زيادة أسعار المواد الغذائية محلياً بسبب زيادة أسعارها في الأسواق العالمية، مؤكداً أن العراق مرتبط بالأسواق العالمية ويتأثر بها.

وقال جميل في تصريح سابق(للوكالة الإخبارية للأنباء): إن السبب الرئيس لزيادة أسعار المواد الغذائية في العراق يعود إلى شحة المنتج الغذائي العالمي وقلة الأراضي الزراعية وتحويل جزء من المواد الغذائية إلى وقود حيوي، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها عالمياً.

وأشار إلى أن الأسواق المحلية مرتبطة وبشكل رئيس بالأسواق العالمية وأي تغيير يطرأ عليها فأنه سيؤثر في المحلية لأن العراق هو جزء من العالم، مبيناً: أن العراق ما زال يعتمد على الاستيراد الخارجي للمواد الغذائية كونه يفتقر للمنتج المحلي.

# مصادر نيابية: ١٠ حقول نفطية مشتركة مع الكويت بانتظار ترسيم الحدود

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قالت لجنة النفط والطاقة النيابية إن ١٠ حقول نفطية مشتركة مع الكويت بانتظار ترسيم الحدود.

وقال عضو اللجنة فرات الشرع لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "١٠ حقول نفطية مشتركة مع الكويت بانتظار عملية ترسيم الحدود بين البلدين وإيجاد وسائل وآليات يتفق بشأنها لإجراء عملية استخراج النفط الخام من تلك الحقول".

وأضاف أن "هناك حقولا مشتركة مع ايران يتجاوز عددها ٧ حقول تنتظر هي الاخرى انتهاء عملية ترسيم الحدود وايجاد آليات منتظمة لاستخراج النفط الخام منها".

وتابع أن " مشكلة الحقول المشتركة يمكن حلها عن طريق تفعيل عمل اللجان المشتركة وابدى رغبة حقيقية لوضع آليات منتظمة وقانونية تجيز عملية استخراج النفط الخام في كلا البلدين".

ونفت الحكومة الكويتية، في تموز الماضي الأنباء التي أشارت الى تجاوزها على الحقول النفطية المشتركة مع العراق، متهمة أطرافاً لم تسمها محاولة زعزعة العلاقات بين البلدين.

ويدفع العراق ٥٪ من عائداته النفطية لتعويض الكويت التي تبقت منها ٢٢ مليار دولار.

وشهدت العلاقات بين بغداد والكويت، تحسنا ملموسا في السنوات القليلة الماضية اذ بدا وكأنها تتجاوز تداعيات الاجتياح العراقي للكويت أيام نظام صدام حسين عام ١٩٩٠.

وكان الكويت والعراق قد اتفقا في وقت سابق على الانسحاب مسافة ٥٠٠ متر عن الحدود الدولية الفاصلة بينهما الى عمق اراضيهما في خطوة تهدف إلى إنهاء المشاكل الحدودية العالقة بينهما، وتعهد ببناء ٥٠ منزلا لمواطنين عراقيين تقع منازلهم بشكل لصيق على خط الحدود وتؤثر في الرؤية السليمة والمراقبة الدقيقة لمنطقة الحدود.

وكانت قوات عسكرية إيرانية قد احتلت بئر الفكة النفطية العراقية شرق محافظة ميسان في ١٨ كانون الأول عام ٢٠٠٩، لنحو شهرين تقريبا قبل أن تنسحب منه بإرادتها برغم احتجاجات قام بها العراق لدى مجلس الأمن الدولي.